

إطار مقترح لإدارة المخاطر المالية بالمصارف التجارية الليبية الخاصة مصطفى سالم محمد البقار

تحتل إدارة المخاطر المالية مكانة هامة في علم الإدارة المالية , كما أن لها منزلة بارزة في مدى نجاح أو فشل المنظمات بوجه عام. هذا وقد هدفت الدراسة إلى محاولة الوقوف على أسلوب علمي لإدارة المخاطر المالية بالمصارف التجارية الليبية الخاصة , حيث تمثلت عينة الدراسة من خلال مجموعة المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث في (٣) ثلاثة مصارف تجارية خاصة. لتغطي الدراسة التطبيقية سلسلة زمنية لمدة (١٠) عشرة سنوات من سنة ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٩ م, وذلك للوقوف على:

- أثر إدارة مخاطر الائتمان , وتخفيض تكلفة رأس المال , وكفاءة إستخدام الأموال. على المخاطر المالية.
- القدرة التفسيرية لإطار إدارة المخاطر المالية.
- وفي ضوء أهداف الدراسة والفروض التي سعت إلى إختبارها توصل الباحث إلى العديد من النتائج والتوصيات. حيث أسفرت نتائج النموذج المُقدر لأساليب إدارة المخاطر المالية عن وجود العديد من المتغيرات المفسرة ذات أثر كبير على الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة. هذا وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:
- رفع كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف محل الدراسة.
- تطوير إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الخاصة تقنيا.
- تخفيض درجة الخطر الائتماني أو متطلبات رأس المال.
- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول مشكلة الدراسة في ضوء المتغيرات البيئية السريعة والمتلاحقة.

A Proposed Framework for Financial Risk Management in Libyan Private Banks

Abstract

Financial Risk Management has an important position in Financial Management area. It also has a great role in the success or failure of organizations in general. This study aims to practically examine the Financial Risk Management in Libyan banks. The sample of the study consists of 3 Libyan private banks. The time duration of the study is ten years, beginning from 2000 to 2009 A.D, in order to find out the following:

- The impact of the management of credit risks, reduction of the cost of the capital, and the efficiency of the manipulation of money on the performance of banks under survey - The exploratory ability of the framework of Financial Risk Management.

In light of the goals of the study and hypotheses examined, the researcher finds out a set of results and recommendations. The results of the framework that evaluates the methods of Financial Risk Management show that there are several changes that significantly affect the financial performance of the banks under survey. So, the study provides the following recommendations:

- 1- Increasing the efficiency of the management of credit risks.
- 2- Technically developing the departments of risks in private banks.
- 3- Decreasing the risks of credit or the requirements of the capital.
- 4- Conducting further studies on the problem of the study in light of the rapid environmental changes.

أولاً: مقدمة:

تحتل إدارة المخاطر المالية مكانة هامة في علم الإدارة المالية، كما أن لها منزلة بارزة في مدى نجاح أو فشل المنظمات بوجه عام. هذا وترتبط المخاطر المالية {هندي، ٢٠٠٣} ^(١) بقرارات التمويل، أي ترتبط بإختيار المنشأة للخليط الذي يُكوّن هيكل رأس المال. فكلما زاد اعتماد المنشأة على مصادر التمويل التي تلزمها بأعباء ثابتة، أدى إلى تغيير معين في صافي ربح العمليات والعكس صحيح.

كما تُعرّف المخاطر المالية {هندي، ٢٠٠٣} ^(٢) بأنها تلك المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية وتنشأ هذه المخاطر من جراء اعتماد المنشأة على مصادر تمويل تدفع عنها تكاليف ثابتة، أي الأموال المقترضة والأسهم الممتازة، ويرى الباحث أن المخاطر المالية هي تلك المخاطر الناتجة عن المعاملات المالية أو الاستثمار أو التمويل مما يؤدي إلى تحمل المنظمة لأعباء تزيد أو تقترب من معدلات الاستثمار.

وتتناول الدراسة الحالية إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمصارف التجارية، حيث أن إدارة المخاطر المالية عملية متواصلة، وتحتاج لإستراتيجيات لتنفيذها وتنقيحها مع تغير السوق والمتطلبات، هذا وتسعى هذه الدراسة إلى وضع إطار لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث أن عدم إدارة المخاطر المالية قد يترتب عليه العديد من المظاهر التالية {Titman, 2007} ^(٣)، {Verger et al, 2005} ^(٤)، {محمد، ٢٠٠٥} ^(٥)، {Kahl, 2002} ^(٦)، {عبد العزيز، ١٩٩٩} ^(٧)، {Reichert et al, 1994} ^(٨)، {Homaifar et al, 1994} ^(٩).

- ١- تدخل البنك المركزي في أعمال المصرف مثل رفض التوسعات الجديدة أو رفض إجراء أي توزيعات للأرباح لحملة الأسهم أو وضع شروط لسياسات التعامل.
- ٢- إن عدم القيام بإدارة المخاطر المالية مع زيادة الإعتماد على الديون تمثل عائقاً أساسياً لأي عملية تمويل جديدة، حيث يمتنع المستثمر الخارجي عن تمويل المنظمة كما لا تستطيع المنظمة الدخول في أي توسعات جديدة.
- ٣- ارتفاع مخاطر التعثر المالي والتي يترتب عليها:

أ- عدم الوضوح بشأن قدرة المصرف على البقاء و النمو والإستمرار. مما يؤثر على هيكل رأس المال متمثلاً في انخفاض أسعار الأسهم و على الاستثمار

متمثلاً في عدم الإقبال على المشروعات الجديدة للمصرف وفي النهاية على قرارات التصفية.

ب- انخفاض إيرادات المصرف .

ج- الدخول في دائرة الفشل المالي نظراً لزيادة قيمة الديون وفوائدها وانخفاض معدل العائد على الاستثمار نظراً لتدهور الإيرادات.

٤- يجعل المصرف أكثر عرضة للصدمات الخارجية مقارنة بمثيلاته التي تقوم بإدارة المخاطر المالية.

٥- تدهور الحالة المالية حتى ولو كان هناك سلامة في قرارات التوسع الاستثماري.

٦- انخفاض معدل العائد على الاستثمار .

ثانياً: الدراسة الإستطلاعية:

سعيًا لتحديد مشكلة الدراسة قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية (١٠) أمكن الخروج منها ببعض الظواهر ويمكن بيانها على النحو التالي:

١- ارتفاع مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة.

٢- انخفاض معدل العائد على الأصول بالمصارف التجارية محل الدراسة.

٣- ارتفاع مخاطر سعر الفائدة في المصارف التجارية محل الدراسة.

٤- ارتفاع مخاطر رأس المال في المصارف التجارية محل الدراسة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

وبناءً على الظواهر السابقة , فإن مشكلة الدراسة تتمثل في ارتفاع درجة المخاطر المالية في المصارف التجارية للبنية الخاصة.

رابعاً: فروض الدراسة:

إنطلاقاً من مشكلة الدراسة، يسعى الباحث للتحقق من مدى صحة الفرض التالي:

١- لا يوجد تأثير جوهري لأساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة. ويشتق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

١/١: لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر الائتمان كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة.

٢/١: لا يوجد تأثير جوهري لتخفيض تكلفة رأس المال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة.

٣/١: لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة استخدام الأموال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة.

خامساً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة الوقوف على أسلوب علمي لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية للبنية الخاصة. ولتحقيق الهدف الرئيسي تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- الوقوف على أثر إدارة مخاطر الائتمان على أداء المصارف.
- ٢- معرفة أثر تخفيض تكلفة رأس المال على أداء المصارف.
- ٣- معرفة أثر كفاءة استخدام الأموال على أداء المصارف.
- و ذلك على مستوى المصارف التجارية للبنية محل الدراسة.
- ٤- الوقوف على القدرة التفسيرية لإطار إدارة المخاطر المالية.
- ٥- تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة تفيد في وضع إطار لإدارة المخاطر المالية بالمصارف التجارية.

سادساً: أهمية الدراسة:

١- الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية مما يلي:

- أ- تركيزها على تحديد وتفسير متغيرات إدارة المخاطر المالية وهي بذلك تساهم في سد الفجوة البحثية في هذا المجال، حيث تم تناول هذا الموضوع بشكل جزئي في العديد من الدراسات.
- ب- إلقاء المزيد من الضوء على أساليب إدارة المخاطر المالية وأدوات قياسها.

٢- الأهمية العملية:

تبرز أهمية هذه الدراسة العملية من كونها دراسة تطبيقية متخصصة تلمس موضوع إدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية حيث يمكن الاستفادة من نتائجها في:

- أ- تفعيل ورفع مستوى إدارة المخاطر المالية بالمصارف التجارية محل الدراسة.

- ب- المساعدة في تحديد أهم المعوقات التي تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية وما ينتج عنها من تأثيرات على قدرة المصارف على البقاء والنمو و الإستمرار وما يتركه كل ذلك من آثار عليها و على الإقتصاد القومي.
- ج- وجود نظام معلومات جيد قادر على توظيف المعلومات المطلوبة بالدقة و السرعة مما يمكّن من إتخاذ القرارات المالية الفعالة، و بالتالي المساهمة في خلق أسلوب علمي لإدارة المخاطر المالية.
- د- تهيئة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان من خلال التحديد الواضح لأهداف وخطط إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية محل الدراسة.
- هـ- تفعيل مستوى تخفيض تكلفة رأس المال بالمصارف التجارية محل الدراسة.
- و- تعظيم القدرة على تحقيق كفاءة استخدام الأموال بالمصارف التجارية محل الدراسة.

سابعاً: الدراسات السابقة:

١- دراسة { Ulrich & Francesco, 2006 }^(١):

إستهدفت هذه الدراسة الوقوف على تأثير إطار الضمانات المستخدمة من قبل البنوك المركزية وذلك بهدف الوصول إلى إدارة عمليات السياسة النقدية المؤقتة وذلك بالإستناد إلى مخففات المخاطر والمخاطر المتبقية لأي أصل محتمل ومقبّل يمكن أن يتم مساواته وتخفيضه إلى المستويات المرتبطة بدرجة قبول أو رفض البنك المركزي لمخاطره، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- إن المخاطر المرتبطة في الضمانات قبل تطبيق معايير تخفيض الخطر الائتماني تعتمد على نوع الضمانات المستخدمة، ومعايير التخفيف تختلف تبعاً لنوع الضمانة للتأكد من مدى تطابقها مع المعايير المحددة من قبل البنك المركزي في درجة قبول أو رفض مخاطرها.
- إن عدد قليل من البنوك الأوروبية تتجه نحو توريق أصولها بالرغم من إمتلاكها أصول مقبولة لهذه الغاية، وهذا يُعزى بشكل رئيسي إلى التكاليف العالية لعمليات التوريق الائتماني.

٢- دراسة {Roberts & Elizabeth, 2006} (١١):

تناولت الدراسة العديد من المبادئ الضرورية اللازمة لإنشاء أنظمة مخاطر إئتمانية قوية، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- ضرورة تضمين السياسة الائتمانية للبنك العديد من الأمور من بينها (الأسواق المستهدفة، وخليط المحفظة الائتمانية، و السقوف الائتمانية، وصلاحيات الموافقة الائتمانية).
- ينبغي على القائمين على إدارة البنك الاهتمام بتحديد المخاطر الائتمانية الموجودة في كل منتجاته، والعمل على تخفيضها، والرقابة عليها.
- يتوجب توافر أنظمة متطورة بالبنك تعمل على إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة وفاعلية والتأكد من تطابقها مع السياسات والإجراءات.
- ضرورة تطبيق أنظمة التصنيفات الداخلية لمخاطر الائتمان، والوقوف على مدى كفاية احتياطات خسائر القروض وإجراءات المراقبة وبناء إستراتيجية في قبول أو رفض المخاطر وتخصيص رأس المال المناسب.
- التأكيد على ضرورة إمتلاك البنوك لأنظمة معلومات وتقنيات تحليلية تمكنها من تحديد وقياس المخاطر الائتمانية اللازمة لأنشطتها داخل وخارج الميزانية.
- يتوجب على البنوك أن تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المستقبلية المحتملة للظروف الخارجية المحيطة بها وتأثيرها على محافظ الائتمان من خلال عمل السيناريوهات التحليلية.

٣- دراسة {Chonawee& Others, 2006} (١٢):

- إستهدفت هذه الدراسة نمذجة مخاطر التشغيل وفقاً لمعيار (السبب - الأثر) بهدف تخفيض وإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية باستخدام مكون لوغاريتمي لتبسيط المشاكل المعقدة إلى نماذج فرعية أبسط دون فقد لعلاقات السببية الهامة وأثرها، وركزت الدراسة على عمليات التسوية بين البنوك المختلفة ودراسة علاقات السببية للمخاطر التشغيلية ومدى تداخلها في هذه العمليات وأثرها على أداء البنوك من خلال تحديد أكثر من ٣٠ حدث للمخاطر التشغيلية والأحداث الفرعية لها وتحديد نموذج للمخاطر التشغيلية وفقاً لمعيار السبب والأثر، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:
- أهمية استخدام (معيار السبب - الأثر) لتخفيض وإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية.

- تحديد كيفية استخدام النموذج في الإجابة عن تساؤلات الإدارة عن كيفية إدارة المخاطر التشغيلية واتخاذ القرار بشأنها في ضوء السياسات الخاصة بهذه المخاطر وعوامل المخاطر ممثلة في الأفراد، والعمليات.

٤- دراسة {Anna, 2006} (١٤):

إستهدفت هذه الدراسة إجراء دراسة إنتقادية للعديد من النماذج الكمية لقياس وتقييم المخاطر التشغيلية، ومنها نموذج القيمة عند الخطر VAR ونموذج الشرطية للقيمة عند الخطر CVAR، وتطوير نموذج القيمة عند الخطر ليتضمن توقع نسبة من البيانات التي يصعب الحصول عليها لإمكانية تقدير معاملات التكرارية وشدة الحدوث للمخاطر التشغيلية بصورة دقيقة، وتطبيق النموذج المقترح على خسائر البنوك في الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٢ لتقدير رأس المال المطلوب، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- إتفاق النماذج الكمية في تقدير كلاً من تكرارية وشدة حدوث المخاطر التشغيلية، بالإعتماد على توزيع بواسون لقياس التكرارية، وباريتو لقياس شدة الحدوث.
- إختلاف النماذج الكمية في كيفية الجمع بين تكرارية وشدة حدوث المخاطر التشغيلية.

- أهمية ودقة النموذج المقترح في تقدير رأس المال بتوقع نسبة من البيانات التي يصعب الحصول عليها.

٥- دراسة {Thomas, et al, 2007} (١٥):

إستهدفت الدراسة بعمل مراجعة نظرية لبحوث ودراسات نماذج التقييم الائتماني لعملاء الائتمان، ودورها في تحقيق أهم مكونات مخاطر الائتمان عند قياس المخاطر وفقاً لأساليب التصنيف الداخلي، وتناولت هذه الدراسة مستويات دقة النماذج في التصنيف والتنبؤ وفقاً للأساليب المستخدمة، وأسفرت أهم نتائجها عن:

- حصول أسلوب الشبكات العصبية على أعلى ترتيب لمستويات الدقة في التصنيف، تلاها أسلوب الإنحدار اللوجستي.

- ضرورة توسع البنوك في بناء نماذج التقييم الائتماني، بهدف إدارة المخاطر الائتمانية بشكل سليم والعمل على مواجهتها من خلال تحديد الحد الأدنى لرأس المال الواجب الإحتفاظ به وفقاً لمقررات بازل الثانية.

٦- دراسة {Mohanty, 2008} (١٦):

استهدفت هذه الدراسة التركيز على أهمية المخاطر التشغيلية وطرق قياسها، مع دراسة تحليلية لمدى تطبيق إدارة المخاطر في البنوك الأمريكية لطرق قياس المخاطر التشغيلية، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- تطبيق ١٠ بنوك أمريكية كبرى فقط مدخل القياس المتقدم عند قياس المخاطر التشغيلية.

- بعض البنوك المتوسطة الحجم تطبيق مدخل القياس في قياس المخاطر التشغيلية.
- يحفز تطبيق معيار بازل (٢) البنوك على التحسين المستمر لإدارة وقياس المخاطر التشغيلية.

٧- دراسة {Nikola, 2008} (١٧):

استهدفت هذه الدراسة تقييم قدرة خمسة نماذج هيكلية لخطر الائتمان من خلال التنبؤ بمعدلات التوقف عن السداد باستخدام بيانات الشركات، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- تميل التنبؤات التي أجريت على معدل التوقف عن السداد باستخدام هذه النماذج إلى كونها عادلة ومنصفة لكل من العملاء والبنوك.

- تشير التنبؤات إلى الأخطاء الصغيرة في كل من البيانات الإقتصادية والإحصائية التي تعتمد عليها سلامة قاعدة البيانات والمعلومات في البنوك.

- يمكن استخدام النماذج في حساب النسب المنوية لتغيير إدارة خطر الائتمان عبر الوقت، ولكن لم تتمكن النماذج المقترحة في البحث من الإستفادة من كل الجوانب الإقتصادية في إستنتاجها للمعدلات والنسب المنوية الخاصة بالخطر الائتماني والتي تمكّن البنوك من جودة التقييم الداخلي لمواجهة المخاطر الائتمانية.

٨- دراسة {Constantions, 2008} (١٨):

استهدفت هذه الدراسة تقييم موقف مخاطر الائتمان في البنوك المصرية، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:

- ضعف نظم إدارة المخاطر بالبنوك المصرية وثقافة الحوكمة للمؤسسات الأمر الذي ينعكس بدرجة عالية على القروض غير المستخدمة في المؤسسات المملوكة للدولة التي مازالت قدرتها على تنفيذ تعهداتها قبل الغير محل تساؤل كبير.

- أن التقارير المالية للبنوك المملوكة للدولة قد أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية ورُوجعت بواسطة هيئة المراجعة المركزية المصرية، بينما تجد أنه مازالت بعض البيانات الهامة غير مفصّل عنها للعمامة.
 - دور برنامج إصلاح القطاع المصرفي تمثل في وجود دليل على عمل تحسينات مادية ملموسة في كلا من نظم إدارة المخاطر وثقافة حوكمة المؤسسات للبنوك المملوكة للدولة.
 - وضع إجراءات رقابية، وتقديم نظم للتصنيف الداخلي، ووضع مركزية لإجراءات الائتمان وتأسيس لجنة للمراجعة والموافقة على طلبات الائتمان المقدمة.
- ٩- دراسة {Filipovic, 2011} (١١):
- إستهدفت هذه الدراسة الوقوف على إنعكاسات بعض الخصوم على سعر الفائدة بين حملة الوثائق وحملة الأسهم، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:
 - إن زيادة مخاطر الأصول والخصوم يتولد عنه زيادة في القيمة الكامنة للتكاليف وذلك بالنسبة لحملة الوثائق.
 - هناك مجموعة محددة من هيكل المخاطرة الممكن تحمله وذلك بالعمل على إفتراض تحقيق إلتزام لحملة الأسهم، ويمكن إعتبار ذلك طريق الجهة الرقابية متمثلاً في تخفيض تكلفة الوكالة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وجود قيود على طريقة الاستثمارات والتوزيعات وإصدار وثائق مشاركة.
- ١٠- دراسة {Chien-Chiang Lee & Meng-Fen Hsieh, 2013} (١٢):
- إستهدفت هذه الدراسة الوقوف على أثر رأس مال المصارف على كل من الربحية والمخاطر بالتطبيق على البنوك الآسيوية، وقد أسفرت نتائجها عما يلي:
 - هناك علاقة ارتباط ضعيف بين رأس المال المخاطر والربحية وذلك على مستوى البنوك الاستثمارية.
 - هناك علاقة ارتباط عكسية بين رأس المال المخاطر والربحية وذلك على مستوى البنوك التجارية.
 - بالنسبة للبنوك في البلدان منخفضة الدخل هناك تأثير لرأس المال المخاطر على الربحية.

- بالنسبة للبنوك في البلدان متوسطة الدخل هناك تأثير عكسي لرأس المال المخاطر على الربحية.
 - بالنسبة للبنوك في البلدان ذات الدخل المرتفع هناك علاقة عكسية بين رأس المال المخاطر والربحية.
- ثامنا: متغيرات الدراسة:**

إن إدارة المخاطر المالية عملية متجهة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، فعند المستوى الأعلى يتم تحديد الإيرادات المستهدفة، وحدود المخاطرة، و الأهداف الكلية العامة، والقواعد الإرشادية فيما يتصل بسياسات وحدات الأعمال، ويتم ترجمة كل ذلك إلى إشارات ترسل إلى وحدات الأعمال والمديرين المسؤولين عن المعاملات مع العملاء. وعند المستوى الأسفل تبدأ العملية بالمعاملات وأحجامها والتجميع مطلوب لأغراض الإشراف والمقارنة عند كل المستويات التي تتخذ عندها القرارات وتنتهي بالمخاطر والإيرادات. وفي نهاية المطاف، تتضمن العملية الهرم المصرفي برمته من أعلاه إلى أسفله من أجل تحويل الأهداف الشاملة إلى إشارات لوحدات الأعمال ومن أسفله إلى أعلاه لتجميع المخاطر وتحقيق الربحية ومراقبتها (حماد، ٢٠٠٣) (٢١).

ولذا تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

١- المتغير التابع (Y):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في أداء المصرف وقد تم قياس هذا المتغير كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{السنوات الربح صافي}}{\text{السنة نهاية تقا الأصول إجمالى}}$$

٢- المتغيرات المستقلة:

وتتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في أساليب إدارة المخاطر المالية وتشمل ما يلي:

١/٢ : متغيرات إدارة مخاطر الائتمان:

$$\text{- نسبة الديون المشكوك في تحصيلها (X1)} = \frac{\text{تحصيلها فاق المشكوك الديون مخصصات القروض إجمالى}}$$

$$\text{- كفاية رأس المال (X2)} = \frac{\text{الممتلكات المارأس}}{\text{المخاطر ذات الأصول لمجموع}}$$

$$\text{- مخاطر معدل الفائدة (X3)} = \text{الأصول الحساسة} - \text{الخصوم الحساسة}$$

٢/٢: متغيرات تخفيض تكلفة رأس المال:

- معدل رأس المال للودائع (X4) = $\frac{\text{المال رأس}}{\text{الودائع}}$
- معدل رأس المال للقروض (X5) = $\frac{\text{المال رأس}}{\text{القروض}}$
- معدل حق الملكية للودائع (X6) = $\frac{\text{الملكية حق}}{\text{الودائع}}$
- معدل رأس المال للإستثمارات (X7) = $\frac{\text{المال رأس}}{\text{الاستثمارات}}$

٣/٢: متغيرات كفاءة استخدام الأموال:

- معدل القروض للودائع (X8) = $\frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$
- معدلا لاستثمارات للودائع (X9) = $\frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}}$
- معدل التوظيف للودائع (X10) = $\frac{\text{القروض} + \text{المالية الأوراق}}{\text{الودائع}}$
- معدلا لاستثمارات الحكومية للودائع (X11) = $\frac{\text{الحكومية الاستثمارات}}{\text{الودائع}}$

تاسعا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الخاصة العاملة بليبيا. وتتمثل عينة الدراسة في المصارف التجارية الخاصة بليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٠/١/١م حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١م وهي الفترة المتوافر عنها بيانات بشكل متكامل للمصارف التجارية محل الدراسة، وقد تم إختيار المصارف التجارية محل الدراسة في ضوء بعض المحددات التي تم وضعها من قبل الباحث وهي:

- أن يكون عمر المصرف أكثر من ١٠ سنوات.
- توافر البيانات خلال فترة الدراسة.

وبناء عليه بلغت عينة الدراسة في ضوء هذه المحددات (٣) ثلاثة مصارف تجارية خاصة (حيث أمكن توفير البيانات المطلوبة) ويوضح الجدول التالي عينة الدراسة.

جدول رقم (١) أسماء المصارف التجارية محل الدراسة

| م | إسم المصرف |
|---|--------------------------------|
| | المصارف التجارية الخاصة |
| ١ | مصرف التجارة والتنمية |
| ٢ | مصرف السراي للتجارة والاستثمار |
| ٣ | مصرف المتوسط |

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي - سبتمبر ٢٠١٠م

عاشرا: اختبار الفروض:

اختبار صحة الفرض الأول:

لاختبار صحة الفرض الفرعي الأول القائل " لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر الائتمان كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة" قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدرجي Stepwise Regression.

فيما يلي عرض النموذج المُقدر لتأثير أسلوب إدارة مخاطر الائتمان كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة.

١ - النموذج المُقدر:

من خلال دراسة النماذج الرياضية وتحليل مشاكل القياس بكل نموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى و التحقق من الشروط الخاصة في كل منها. تبين أن أفضل النماذج على الإطلاق هو النموذج الخطي وفيما يلي عرض النتائج للنموذج:

$$Y = - 0.731 - 0.135 x_2 - 1.493 x_3$$

تبين من نتائج النموذج المُقدر أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: كفاية رأس المال: يتضح أن هناك علاقة عكسية بين كفاية رأس المال وأداء المصارف التجارية الخاصة. ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلي قيام المصارف التجارية الخاصة في ليبيا بالتوسع في منح الائتمان بدرجة كبيرة نوعا ما وما يسببه هذا النشاط من مخاطر عدم السداد.

مخاطر معدل الفائدة: تبين أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر معدل الفائدة وأداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلى طبيعة العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وبين أداء المصارف بشكل عام حيث كلما إنخفضت معدلات الفائدة كلما ارتفع أداء المصرف، والعكس صحيح.

٢- اختبارات النموذج:

الجدول التالي يعرض اختبارات النموذج المُقدر:

جدول رقم (٢)

نتائج النموذج المُقدر لتأثير متغيرات أسلوب إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة محل الدراسة

| اختبارات النموذج | | | النموذج المقدر | معاملات النموذج واختباراتها |
|-----------------------|----------------|--------------------|--|---|
| الخطأ المعياري S.E | R ² | معامل التحديد | | |
| 0.200 | 89.5% | 226.27** (36.3) | $Y = -0.731 - 0.135X_2 - 1.493 X_3$ -0.828 0.213 (-12.343)** (-20.429)** (-5.437)** | المعاملات غير المعيارية المعاملات المعيارية قيم اختبار "ت" |

* تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠٥

** تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

يتضح من نتائج اختبارات النموذج المُقدر ما يلي:

- أكدت النتائج بالجدول السابق على معنوية النموذج المُقدر حيث بلغت قيمة اختبار "ف"

(ف المحسوبة = ٢٢٦.٢٧) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية

٠.٠١ وذلك بدرجات حرية (٣، ٣٦).

- أكدت نتائج الخطأ المعياري والتي بلغت قيمته (٠.٢٠٥) على جودة النموذج.
- أكدت قيمة معامل التحديد المُعدّل على أن درجة التغيرات بالمتغير التابع {أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة} والتي تكون نتيجة التغيرات في المتغيرات المُفسرة {متغيرات إدارة مخاطر الائتمان} والتي جاءت بالنموذج

لتحقق (٨٩.٥%) مما يعكس وجود درجة تفسير عالية للمتغيرات المُفسرة {متغيرات إدارة مخاطر الائتمان} في التغيرات بالمتغير التابع {أداء المصارف}.
٣- اختبار الارتباط التسلسلي:

استخدم الباحث اختبار ديرين واطسون وذلك بهدف التعرف على مدى وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج المُقدر لما لهذه المشكلة من تأثيرات سلبية على دقة التقديرات للمعلومات إضافة إلى وجود صور متفائلة في بعض نتائج مقاييس جودة النموذج والتي من أهمها مُعامل التحديد، والجدول التالي يعرض قيم اختبار ديرين واطسون المحسوبة والجدولية.

جدول رقم (٣)

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج المُقدر لتأثير متغيرات أسلوب إدارة مخاطر الائتمان على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة

| القيم الجدولية لاختبار ديرين واطسون عند مستوى معنوية ١% | | قيمة اختبار ديرين واطسون |
|---|-------|--------------------------|
| D_L | D_U | (D-W) |
| ١.١١ | ١.٤٥ | ١.٦٦٣ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

بالنظر في نتائج جداول اختبار ديرين واطسون (D-W) لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباطات بين البواقي عند مستوى معنوية ١% تبين:

- أن قيمتي الحد الأدنى والأعلى الجدولية هما (١.٤٥، ١.١١) على الترتيب.
- أن قيمة ديرين واطسون المحسوبة تحقق $2 < DW < DU$ مما يدل على أن القيمة المحسوبة لديرين واطسون تقع في المنطقة البيضاء، مؤكدة بذلك على عدم وجود ارتباط تسلسلي.

٤- اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

استخدم الباحث مُعامل تباين تايل U-test بهدف التعرف على القدرة التنبؤية للنموذج المُقدر، وقد جاءت قيمة (U=0.120) مما يعكس أن النموذج المُقدر يتمتع بقدرة تنبؤية مناسبة بشكل كبير حيث أن قيمة المُعامل تقترب من الصفر والقيمة حققت الشرط ($U > 0.05$)، وبناء على نتائج التحليل السابق يتم رفض الفرض القائل لا يوجد تأثير جوهري لإدارة مخاطر الائتمان كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة.

اختبار صحة الفرض الفرعي الثاني:

لاختبار صحة الفرض الفرعي الثاني القائل " لا يوجد تأثير جوهري لتخفيض تكلفة رأس المال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة " قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي . فيما يلي عرض النموذج المقدر لتأثير تخفيض تكلفة رأس المال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف وذلك بالنسبة للمصارف التجارية الليبية الخاصة.

١- النموذج المقدر:

من خلال دراسة النماذج الرياضية وتحليل مشاكل القياس بكل نموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى و التحقق من الشروط الخاصة في كل منها. تبين أن أفضل النماذج على الإطلاق هو النموذج الخطي وفيما يلي عرض النتائج للنموذج:

$$Y = 1.006 + 0.255 X_7 - 0.750 X_5 - 0.573 X_4$$

تبين من نتائج النموذج المقدر أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي:

معدل رأس المال للاستثمارات:

يتضح أن هناك علاقة طردية بين معدل رأس المال للاستثمارات وأداء المصرف. حيث أنه كلما ارتفع رأس المال بالمصارف كلما أدى ذلك التوسع في الاستثمارات وبالتالي ينعكس ذلك إيجابيا على عوائدها.

ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى أسباب مفادها عمليات التوسع من قبل المصارف الخاصة في منح الائتمان للشركات والدخول معها في العديد من المشروعات كثريك.

معدل رأس المال للقروض:

هناك علاقة عكسية بين معدل رأس المال للقروض وأداء المصارف التجارية الخاصة. ويمكن تفسير ذلك على أنه كلما ارتفع معدل رأس المال للقروض كلما دل على وجود مجموعة من العناصر (الأصول) ذات المخاطر متمثلة في ارتفاع معدلات الإقراض بالمصارف.

وبالتالي مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع تلك المجموعة من العناصر وما يتركه كل ذلك من أثر على أداء المصارف والعكس صحيح.

معدل رأس المال للودائع:

هناك علاقة عكسية بين معدل رأس المال للودائع وأداء المصارف التجارية الخاصة حيث تعتبر هذه النتيجة طبيعية فكلما إنخفض معدل رأس المال للودائع إرتفع الأداء. ويفسر الباحث هذه النتيجة على أساس أن العديد من الودائع بأنواعها المختلفة في تلك المصارف تكون ذات معدلات فائدة منخفضة مما يساهم في تخفيض تكلفة الحصول على الأموال وما يتبع ذلك من أثار إيجابية على الأداء والعكس صحيح.

٢- اختبارات النموذج:

الجدول التالي يعرض اختبارات النموذج المُقدر:

جدول رقم (٤)

نتائج النموذج المُقدر لتأثير متغيرات أسلوب تخفيض تكلفة رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة محل الدراسة

| اختبارات النموذج | | | النموذج المقدر | معاملات النموذج واختباراتها |
|--------------------|------------------------------|--------------------|---|--|
| الخطأ المعياري S.E | معامل التحديد R ² | قيم اختبار "ف" د.ج | | |
| 0.3825 | 76.5% | 62.900** (58.3) | $Y = 1.006 + 0.255X_7 - 0.750X_5 - 0.573X_4$ <p>٠.٦٥١ ٠.٥١٩- ٠.٥١٩-</p> <p>(-5.584)** (5.778)** (-4.687)** (-3.252)**</p> | المعاملات غير المعيارية المعاملات المعيارية قيم اختبار "ت" |

* تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠٥

** تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

يتضح من نتائج اختبارات النموذج المقدر ما يلي:

أكدت النتائج بالجدول السابق على معنوية النموذج المُقدر حيث بلغت قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة = ٦٢.٩٠٠) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وذلك بدرجات حرية (٥٨،٣).

أكدت نتائج الخطأ المعياري والتي بلغت قيمته (٠.٣٨٢٥) على جودة النموذج.

أكدت قيمة مُعامل التحديد المُعدّل على أن درجة التغيرات بالمتغير التابع {أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة} والتي تكون نتيجة التغيرات في المتغيرات المُفسرة {متغيرات تخفيض تكلفة رأس المال} والتي جاءت بالنموذج لتحقيق

(٧٦.٥%) مما يعكس وجود درجة تفسير عالية للمتغيرات المُفسرة { متغيرات تخفيض تكلفة رأس المال } في التغيرات بالمتغير التابع { أداء المصارف }.

٣- اختبار الارتباط التسلسلي:

استخدم الباحث اختبار ديرين واطسون وذلك بهدف التعرف على مدى وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج المُقدر لما لهذه المشكلة من تأثيرات سلبية على دقة التقديرات للمعلومات إضافة إلى وجود صور متفائلة في بعض نتائج مقاييس جودة النموذج والتي من أهمها معامل التحديد.

الجدول التالي يعرض قيم اختبار ديرين واطسون المحسوبة والجدولية.

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج المُقدر لتأثير تخفيض تكلفة رأس المال على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة محل الدراسة

| القيم الجدولية لاختبار ديرين واطسون عند مستوى معنوية ١% | | قيمة اختبار ديرين واطسون (D-W) |
|---|-------|--------------------------------|
| D_L | D_U | |
| ١.٣٢ | ١.٥٢ | ٠.٩٠٩ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

بالتدقيق في نتائج جدول اختبار ديرين واطسون (D-W) لمعرفة ما إذا كان النموذج

يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي عند مستوى معنوية ١% تبين:

- أن قيمتي الحد الأدنى والأعلى الجدولية هما (١.٣٢، ١.٥٢) على الترتيب.
- أن قيمة اختبار ديرين واطسون تحقق $0 < DW < DL$ الأمر الذي يعكس أن قيمة اختبار ديرين واطسون تقع في المنطقة السوداء Black Area الأمر الذي يؤكد أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي ولهذا لا بد من معالجة هذه المشكلة وذلك على النحو التالي:

٤- معالجة مشكلة الارتباط التسلسلي:

عن طريق دراسة الأخطاء الخاصة بالنموذج حيث قام الباحث بدراسة هذه الأخطاء على إعتبار أن إغفال أحد المتغيرات الهامة قد يُسفر عن وجود مشكلة الارتباط

التسلسلي فلذا يقترح الباحث إضافة أحد المتغيرات التي يمكن من خلالها وضع نهاية لهذه المشكلة. وبهذا يكون الباحث قام بزيادة الدرجة التفسيرية بالنموذج. إلا أن مشكلة اختبار هذا المتغير قد تكون ليست بالسهولة في حدود أطر البحث ولكن يتضح من القيمة المقدرة للإرتباط التسلسلي أن هذا المتغير لا بد وأن يعكس الإرتباط التسلسلي ودرجة هذا الإرتباط.

وقد اقترح الباحث أن المتغير الذي يمكن إضافته للنموذج ما هو إلا المتغير التابع ولكن لفترة تأخير (فترة زمنية واحدة "t-1").

والجدول التالي يعرض نتائج معالجة مشكلة الإرتباط التسلسلي.

جدول رقم (٦)

نتائج النموذج المُقدر لمعالجة مشكلة الإرتباط التسلسلي لتأثير تخفيض تكلفة رأس المال على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة

| اختبارات النموذج | | | النموذج المُقدر | معاملات النموذج واختباراتها |
|--------------------|------------------------------|--------------------|---|--|
| الخطأ المعياري S.E | معامل التحديد R ² | قيم اختبار "ف" د.ج | | |
| 0.3825 | 76.5% | 62.900** (58.3) | $Y = -0.306 + 0.171x_7 - 0.252x_5 - 0.195x_4$ | المعاملات غير المعيارية المعاملات المعيارية قيم اختبار "ت" |

* تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠٥

** تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

أكدت نتائج الجدول السابق على معنوية النموذج المُقدر والذي يحتوي على المتغير AR(1) والذي يعني الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى و عن طريق إضافة هذا المتغير تم التوصل إلى نتائج بالنموذج أفضل عن مثيلتها بالنموذج الأول من حيث كلا من:

- زيادة في قيمة اختبار "ف" إلا أن هذه الزيادة لم تكن زيادة جوهرية حيث حققت معنوية قيمة "ف" في كل من النموذجين عند مستوى ١%.

- زيادة في قيمة مُعامل التحديد: حيث أسفرت النتائج عن وجود زيادة في مُعامل التحديد تصل إلى حوالي ٥% تقريباً مما يعكس وجود زيادة في الدرجة التفسيرية في النموذج.
- إنخفاض في قيمة الخطأ المعياري للنموذج الأمر الذي يعكس درجة عالية من التنبؤ أعلى من مثيلتها في النموذج السابق أي زيادة في جودة النموذج والجدول التالي يعرض نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج المُعدّل.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج المُقدر {المُعدّل} لتأثير تخفيض تكلفة رأس المال على أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة محل الدراسة

| القيم الجدولية لاختبار ديرين واطسون عند مستوى معنوية ١% | | قيمة اختبار ديرين واطسون (D-W) |
|---|-------|--------------------------------|
| D_L | D_U | |
| ١.٣٢ | ١.٥٢ | ١.٨٩٦ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

بالتدقيق في نتائج جدول اختبار ديرين واطسون (D-W) لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباطات بين البواقي عند مستوى معنوية ١% تبين:

- أن قيمتي الحد الأدنى والأعلى الجدولية هما (١.٥٢، ١.٣٢) على الترتيب .
- أن قيمة ديرين واطسون المحسوبة تحقق $2 < DW < DU$ الأمر الذي يعكس عدم وجود ارتباط تسلسلي حيث أن القيمة المحسوبة لديرين واطسون تقع في المنطقة البيضاء.

وبالتالي قد تمت معالجة مشكلة الارتباط التسلسلي وبهذا يمكننا الاعتماد على النموذج في التنبؤ والتقدير.

اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

استخدم الباحث مُعامل تباين ثايل U-test بهدف التعرف على القدرة التنبؤية للنموذج المُقدر، وقد جاءت قيمة (U=0.141) مما يعكس أن النموذج المُقدر يتمتع بقدرة تنبؤية عالية، حيث أن قيمة المُعامل تقترب من الصفر و القيمة حقت الشرط (U>0.05).

وبناء على نتائج التحليل السابق يتم رفض الفرض القائل لا يوجد تأثير جوهري لتخفيض تكلفة رأس المال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية الخاصة محل الدراسة.

اختبار صحة الفرض الفرعي الثالث:

لاختبار صحة الفرض الفرعي الثالث القائل " لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة استخدام الأموال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية محل الدراسة" قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Regression

فيما يلي عرض النموذج المقدر لتأثير كفاءة استخدام الأموال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف وذلك بالنسبة للمصارف التجارية للبنية الخاصة.

١- النموذج المقدر:

من خلال دراسة النماذج الرياضية وتحليل مشاكل القياس بكل نموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى و التحقق من الشروط الخاصة في كل منها. تبين أن أفضل النماذج على الإطلاق هو النموذج الخطي وفيما يلي عرض نتائج النموذج :

$$Y = 0.266 + 0.194 X_9 + 0.247 X_8 + 0.143 X_{10}$$

تبين من نتائج النموذج المقدر أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي:
معدل الاستثمارات للودائع:

يتضح أن هناك علاقة طردية بين معدل الاستثمارات للودائع وبين أداء المصارف. وتعتبر هذه النتيجة طبيعية حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الاستثمارات للودائع ودرجة المناجرة بحق الملكية كلما ارتفع أداء المصارف. والعكس صحيح.

معدل القروض للودائع:

يتضح أن هناك علاقة طردية بين معدل القروض للودائع وبين أداء المصارف. وتعتبر هذه النتيجة طبيعية حيث أنه كلما زادت كفاءة المصارف على توظيف أموال الودائع كلما أدى إلى ارتفاع أداء المصرف والعكس صحيح لما تمثله الودائع من فرص استثمارية برغم من ارتفاع تكلفتها بالنسبة للمصرف.

معدل التوظيف للودائع:

هناك علاقة طردية بين معدل التوظيف للودائع وأداء المصارف، ويرى الباحث أن ذلك يرجع إلى كفاءة المصارف التجارية الخاصة في توظيف معظم أموال الودائع لديها في مشروعات من خلال المشاركة مع الشركات مما يحقق لها عوائد أكبر من تكلفة الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع.

٢- اختبارات النموذج: الجدول التالي يعرض اختبارات النموذج المُقدر:

جدول رقم (٨)

نتائج النموذج المُقدر لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الأموال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الخاصة محل الدراسة

| اختبارات النموذج | | | النموذج المقدر | معاملات النموذج واختباراتها |
|--------------------|------------------------------|--------------------|---|--|
| الخطأ المعياري S.E | معامل التحديد R ² | قيم اختبار "ف" د.ج | | |
| 0.3914 | 73.4% | 53.439** (36.3) | $Y = 0.226 + 0.194X_9 + 0.247X_8 + 0.143X_{10}$ $-0.583 \quad 0.376 \quad -0.216$ $(-1.023) \quad (-6.549)** \quad (4.247)**$ $3.129**$ | المعاملات غير المعيارية المعاملات المعيارية قيم اختبار "ت" |

* تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠٥

** تشير إلى معنوية اختباري ف، ت عند مستوى ٠.٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

يتضح من نتائج اختبارات النموذج المقدر ما يلي: أكدت النتائج بالجدول السابق على معنوية النموذج المقدر حيث بلغت قيمة اختبار "ف" (ف المحسوبة = ٥٣.٤٣٩) مما يؤكد على دلالتها الإحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وذلك بدرجات حرية (٣، ٣٦).

أكدت نتائج الخطأ المعياري والتي بلغت قيمته (٠.٣٩١٤) على جودة النموذج.

أكدت قيمة مُعامل التحديد المُعدّل على أن درجة التغيرات بالمتغير التابع {أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة} والتي تكون نتيجة التغيرات في المتغيرات المُفسرة {متغيرات كفاءة استخدام الأموال} والتي جاءت بالنموذج لتحقيق (٧٣.٤%) مما يعكس وجود درجة تفسير عالية للمتغيرات المُفسرة {متغيرات كفاءة استخدام الأموال} في التغيرات بالمتغير التابع {أداء المصارف}.

(المجلد السادس) (العدد الثاني ٢٠١٥)

المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية

٣- اختبار الارتباط التسلسلي:

استخدم الباحث اختبار ديرين واطسون وذلك بهدف التعرف على مدى وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للنموذج المقدر لما لهذه المشكلة من تأثيرات سلبية على دقة التقديرات للمعاملات إضافة إلى وجود صور متفائلة في بعض نتائج مقاييس جودة النموذج والتي من أهمها مُعامل التحديد.

الجدول التالي يعرض كل اختبار ديرين واطسون المحسوبة والجدولية.

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للنموذج المقدر لتأثير كفاءة استخدام الأموال على أداء المصارف التجارية البيئية الخاصة محل الدراسة

| القيم الجدولية لاختبار ديرين واطسون عند مستوى معنوية ١% | | قيمة اختبار ديرين واطسون (D-W) |
|---|-------|--------------------------------|
| D_L | D_U | |
| ١.٣٢ | ١.٥٢ | ١.٦٧٢ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

بالتدقيق في نتائج جدول اختبار ديرين واطسون (D-W) لمعرفة ما إذا كان النموذج

يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي وعند مستوى معنوية ١% تبين:

- أن قيمتي الحد الأدنى والأعلى الجدولية هما (١.٣٢، ١.٥٢) على الترتيب.
- أن قيمة اختبار ديرين واطسون تحقق $DW < 2 < Du$ الأمر الذي يعكس أن قيمة اختبار ديرين واطسون تقع في المنطقة البيضاء الأمر الذي يؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي.

٤- اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:

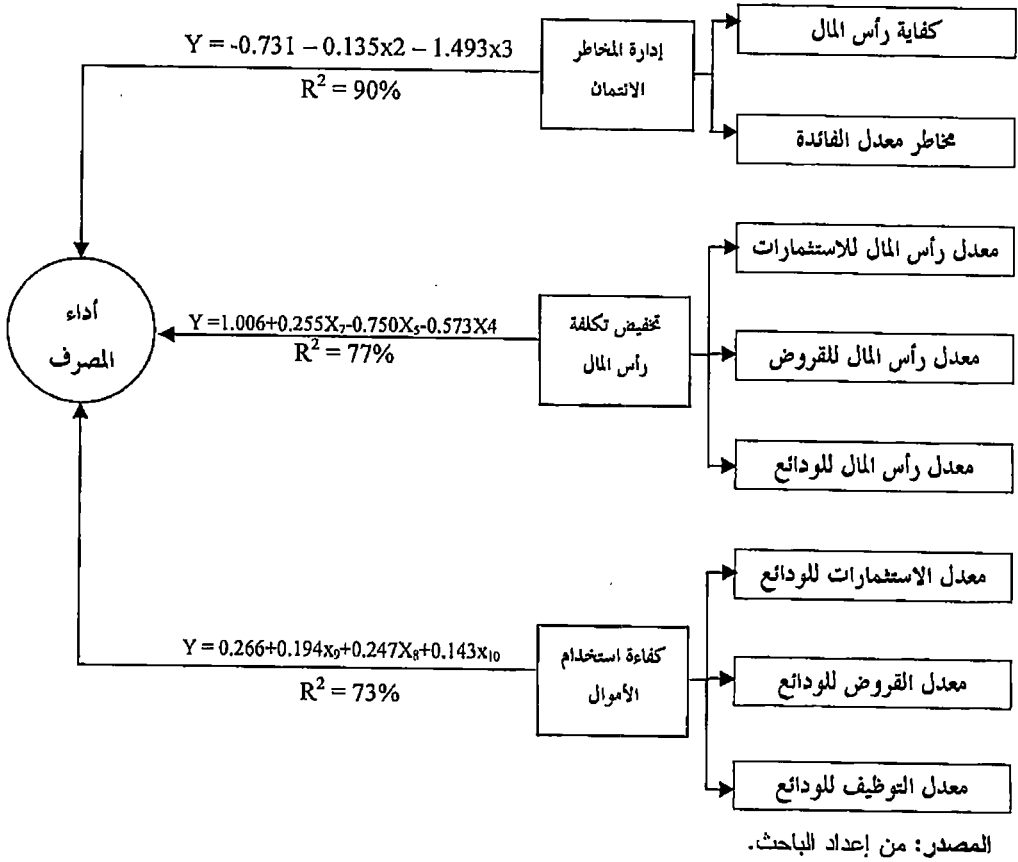
استخدم الباحث مُعامل تباين ثايل U-test بهدف التعرف على القدرة التنبؤية للنموذج المقدر، وقد جاءت قيمة (U=0.123) مما يعكس أن النموذج المقدر يتمتع بقدرة تنبؤية مناسبة بشكل كبير حيث أن قيمة المُعامل تقترب من الصفر و القيمة حققت الشرط ($U > 0.05$).

وبناءً على نتائج التحليل السابق يتم رفض الفرض القائل لا يوجد تأثير جوهري لكفاءة استخدام الأموال كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر المالية على أداء المصارف التجارية الخاصة محل الدراسة.

ويوضح الشكل التالي نموذج الدراسة المقترح.

شكل رقم (١)

إطار الدراسة المقترح لإدارة المخاطر المالية بالصارف التجارية الليبية الخاصة



يتضح من الشكل السابق أن أفضل إطار مقترح لإدارة المخاطر المالية في المصارف التجارية الليبية الخاصة، يتطلب ثلاثة جوانب رئيسية مترابطة ومتكاملة معاً للوصول إلى أقصى فاعلية ممكنة، وذلك كالتالي:

- ١- إدارة مخاطر الائتمان: تعتبر مخاطر الائتمان أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على أداء المصارف، فتؤثر وتتأثر ببقية المتغيرات المتضمنة في الدراسة، ويمكن الاستفادة من إدارة مخاطر الائتمان في تفعيل أداء المصرف من خلال مدى كفاية رأس المال، إدارة مخاطر معدل الفائدة، وتفسير إدارة مخاطر الائتمان بأبعادها نسبة ٩٠% في تفسير التغير الحادث في أداء المصرف.
- ٢- تخفيض تكلفة رأس المال: إن تخفيض تكلفة رأس المال أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على أداء المصارف، فتؤثر وتتأثر ببقية المتغيرات المتضمنة في الدراسة، ويمكن الاستفادة من العمل على تخفيض تكلفة رأس المال في تفعيل أداء المصرف من خلال زيادة معدل رأس المال للاستثمارات، وتخفيض معدل رأس المال للقروض، وتخفيض معدل رأس المال للودائع، ويفسر تخفيض تكلفة رأس المال بأبعاده نسبة ٧٧% في تفسير التغير الحادث في أداء المصرف.
- ٣- كفاءة استخدام الأموال: تعتبر كفاءة استخدام الأموال أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على أداء المصارف، فتؤثر وتتأثر ببقية المتغيرات المتضمنة في الدراسة، ويمكن الاستفادة من كفاءة استخدام الأموال في تفعيل أداء المصرف من خلال زيادة معدل الاستثمارات للودائع، وزيادة معدل القروض للودائع، ورفع معدل التوظيف للودائع، وتفسر كفاءة استخدام الأموال بأبعادها نسبة ٧٣% في تفسير التغير الحادث في أداء المصرف.

حادي عشر: نتائج وتوصيات الدراسة:

١- نتائج الدراسة:

- أ- أوضحت نتائج النموذج المقدر لتأثير متغيرات إدارة مخاطر الائتمان للمصارف التجارية محل الدراسة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: كفاية رأس المال، ومخاطر معدل الفائدة، وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء المصارف حيث نفسر تلك المتغيرات ٩٠% من التغير الحادث في أداء المصرف.

ب- أظهرت نتائج النموذج المقدر لتأثير متغيرات تخفيض تكلفة رأس المال للمصارف التجارية محل الدراسة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: معدل رأس المال للاستثمارات , معدل رأس المال للقروض , ومعدل رأس المال للودائع. وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء المصارف حيث تفسر تقريبا ٧٧% من التغير الحادث في أداء المصرف.

ج- دلت نتائج النموذج المقدر لتأثير متغيرات كفاءة استخدام الاموال للمصارف التجارية محل الدراسة أن أهم المتغيرات ذات الأثر هي: معدل الاستثمارات للودائع , معدل القروض للودائع , ومعدل التوظيف للودائع. وأن تلك المتغيرات ذات أثر كبير على أداء المصارف محل الدراسة حيث تفسر تلك المتغيرات تقريبا ٧٣% من التغير الحادث في أداء المصرف.

٢- توصيات الدراسة:

أ- رفع كفاءة إدارة المخاطر المالية من خلال إعادة هيكلة مراكز المصرف لتحديد الصلاحيات والمسؤوليات والاختصاصات. وتخفيض حدود المخاطر الائتمانية بما يتماشى مع الحدود الائتمانية المصرح بها.

ب- تخفيض درجة الخطر الائتماني أو متطلبات رأس المال لمواجهة هذا الخطر في فترات الانكماش الاقتصادي.

ج- تطوير إدارات المخاطر بالمصارف التجارية الليبية الخاصة تقنيا مع تطبيق نظم معلومات متطورة لقياس وتحديد أوزان المخاطر أليا وفقا لاساليب قياس المخاطر في ضوء المعاملات الاحصائية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي.

هـ- ضرورة توافر قاعدة بيانات عن كل ما يخص الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية وبصفة خاصة البيانات المتعلقة بهياكل الملكية , وتوفيرها للباحثين لإمكانية ربط البحوث العلمية بالواقع العملي بدرجة عالية من الدقة.

و- إلزام الشركات المتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية بإصدار ونشر كافة المعلومات المالية الصحيحة المتعلقة بها (الإفصاح المالي)، مع تمكين من أراد من المتعاملين والباحثين من الحصول عليها في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

ز- تشجيع وسائل الإعلام المرئية والمقروءة من صحف, ومجلات, وخلافه. المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية بنشر كافة البيانات المالية الصحيحة عن الشركات وكل ما يتعلق بحركة الأسهم بشكل منتظم ودوري.

ح- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول مشكلة البحث في ضوء المتغيرات البيئية السريعة والمتلاحقة حيث يمكن في هذا السياق تناول: أثر البيئة الإجتماعية والسياسية على إدارة المخاطر المالية في منشآت الأعمال، ومدى تأثير استخدام المشتقات المالية على إدارة المخاطر المالية.

المراجع:

- (١) هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٣، ص ٣٩٨).
- (٢) _____، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، (الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٣، ص ١٩٨).
- (3) Titman , sheridan et.al., 2007 , "Financial Structure , Liquidity, and Firm Locations", <http://ssrn.com/abstract=1032001>
- (4) Verger, Allen N., Marco A. Espinosa-Vega, W. Scott Frame, and Nathan H. Miller., 2005, "Debt Maturity, Risk, and Asymmetric Information", The Journal of Finance, Vol. 60 , No.6 , PP. 2895-2923.
- (٥) محمد، محمد علي، إدارة المخاطر المالية في الشركات المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة: كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥).
- (6) Kahl, Matthias., (2002), " economic distress, financial distress, and dynamic liquidation" , The Journal of Finance, Vol. 57 , No.1, PP. 135 – 168.
- (٧) عبد العزيز، وليد محمد ، محددات الفشل المالي في منشآت الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩).
- (8) Reichert, Alan K. and Jack H. Rubens., 1994 , "Risk Management Techniques Employed within the US Credit Union Industry" , The Journal of Business Finance & Accounting , Vol. 21, No. 1 , PP. 15 – 36.
- (9) Homaifar, Ghassem, Joachim Zietz and Omar Benkato., 1994 , "An Empirical Model of Capital Structure: Some New Evidence" , The Journal of Business Finance & Accounting, Vol.21, No.1 , PP. 1-14.
- ١٠١ (١٠) قام الباحث بعمل مجموعة من المقابلات الشخصية مع العديد من المديرين ورؤساء الأقسام بالمصارف الليبية وذلك خلال الفترة من ٢٠١٠/٨/١م وحتى ٢٠١٠/١٠/١٨م، للوقوف على أساليب إدارة المخاطر بتلك المصارف، كما قام الباحث بالحصول على القوائم المالية لتلك المصارف خلال فترة زمنية امتدت من

- عام ٢٠٠٥م وحتى عام ٢٠٠٩م وذلك للوقوف على حالة المخاطر المالية بتلك المصارف.
- (11) Ulrich , B and Francesco, P., 2006, "Credit Risk Mitigation in Central & its effects on financial Market: The case of Eurosystem ", European Central Bank, , No.49 , PP. 1- 38.
- (12) Roberts , E., 2006, "Sound & Practice for the Supervision of Credit risk management " , Bank for International Settlements .
- (13) Chonawee, Supatgiat and Others, 2006, "Cause to Effect Operational Risk Quantification , Computer Science , Research Report , IBM, PP. 1- 27.
- (14) Anna, S. Techernobai, 2006, "Contributions to Modeling of Operational Risk in Banks , PhD Thesis , University of California.
- (15) Thomas , et al., 2007, "A survey of the issues in consumer credit modeling research" , Journal of the operational research society , Vol. 56, PP. 1006-1015.
- (16) Mohanty, Sunil K, 2008, "Basel2: Challenges and Risks , Academy of Banking studies journal , Vol.7 , No.2, PP. 109 - 130.
- (17) Nikola, A., T, 2008, "An Empirical Evaluation of structural credit risk models", journal of banking & finance, Vol.24 , PP. 187- 201.
- (18) Constantions, K., &Markig, H, 2008, "Optimistic on Egypt / Retail Baking / Moody's ", CPI Financial, PP. 19 - 34.
- (19) Filipovic, L.P. Hughston , 2011, "Conditional Density models for asset pricing to appear in, International Journal of Theoretical and applied finance, Vol.2, PP. 53 - 71.
- (20) Chien-Chiang Lee & Meng-Fen Hsieh, 2013, "The impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking, Journal of International Money and Finance, Vol.32, PP. 251- 281.
- (٢١) حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر " أفراد - إدارات - شركات - بنوك " ، (القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص ص ٢٣٥ - ٢٣٦).

